



التاريخ: 2019/06/03

## السلطات الأردنية تُصد من قمعها للنشطاء المطالبين بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

اعتقال 19 معارضا على الأقل بتهمة "إطالة اللسان ضد مقام الملك"

على السلطات الأردنية الإفراج الفوري عن المعتقلين

قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن السلطات الأردنية مستمرة في تصعيد قمعها للنشطاء والحراكين المطالبين بإصلاحات اقتصادية واجتماعية من خلال حملة اعتقالات ومحاكمات تعسفية.

وأضافت المنظمة أن الأجهزة الأمنية في الأردن شنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضين والنشطاء وأصحاب الرأي، ليصل عدد من تم اعتقالهم حوالي 19 مواطناً في الآونة الأخيرة، حيث قامت بمداهمة منازلهم وتفتيشها دون إذن قضائي، ثم وجهت لأغلبهم تهمة "محاولة تغيير كيان الدولة"، و"إطالة اللسان"، بالإضافة إلى تهمة أخرى تتعلق بآرائهم المخالفة لسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضحت المنظمة أن النشطاء والحراكين بدأوا موجة احتجاجات بعد الإعلان عن تغيير وزاري الخميس 09 مايو/أيار الماضي، والداعية إلى إقالة الحكومة وتخفيض الأسعار، وتزامن هذا التعديل مع تعليمات العاهل الأردني لمدير المخابرات الجديد اللواء أحمد حسني والتي دعاه فيها للتصدي "لكل



من تسول له نفسه محاولة العبث بالمرتكزات التي ينص عليها الدستور الأردني، وفي مواجهة البعض ممن يستغلون الظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها البلاد، وهو ما اعتبره النشطاء تكليف مباشر من الملك بقمع الحريات.

ولفتت المنظمة أن المعتقلين على خلفية "إطالة اللسان ضد مقام الملك" يعانون من سوء المعاملة وسوء أوضاع الاحتجاز بالإضافة إلى إعلان بعضهم الإضراب عن الطعام اعتراضاً على استمرار حبسهم دون مسوغ قانوني سليم.

وطالبت المنظمة السلطات الأردنية بالالتزام بالقوانين الدولية، ووقف التعدي على الحريات العامة وحقوق المواطن الأساسية، وإلغاء المادة 195 من قانون العقوبات الأردني المتعلقة بـ "إطالة اللسان ضد مقام الملك"، وإلغاء المواد في قانون الجرائم الإلكترونية المتعلقة بإبداء الرأي والتعبير، كما طالبت المنظمة بالإفراج الفوري عن كافة معتقلي الرأي في الأردن، والتحقيق في أي انتهاكات قد يكونوا تعرضوا لها طيلة فترة احتجازهم.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا